مؤسسة البترول شاركت في مؤتمر «أوبيك» بڤيينا وأكدت التزامها باستدامة الإمدادات

طارق الرومي: تبنّي حلول عادلة وشاملة يسهم في تعزيز أمن الطاقة وتوافرها

نواف السعود: ملتزمون بتوفير إمدادات آمنة من النفط الخام والمنتجات الصديقة للبيئة

وزير النفط طارق الرومي

الشيخ نواف السعود

شاركت مؤسسة البترول الكويتية في أعمال مؤتمر منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبيك» الدولي التاسع، الذي استضافته العاصمة النمساوية ڤيينا خلال يومي 9 و10 يوليو 2025 تحت شعار «معا.. نرسم السياسات: مستقبل الطاقة العالمية»، بمشاركة رفيعة المستوى من وزراء الطاقة، وممثلي الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، وكبار مسؤولي شركات الطاقة والمؤسسات المالية الدولية.

وترأس وفد الكويت وزير النفط ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، طارق الرومي، ورافقه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمؤسسة الشيخ نواف السعود إلى جانب عدد من القياديين في القطاع النفطي الكويتي. وخلال مشاركته في الجلسات الوزارية، أكد الوزير الرومي أن النسخة التاسعة من المؤتمر تعقد في وقت بالغ الأهمية نظرا للتحديات المتزايدة التي يشهدها قطاع الطاقة، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية في مناطق عدة، بما فيها منطقة الخليج العربي.

وشدد الرومي على أن منظمة «أوبيك» تواصل جهودها لضمان استقرار أسواق النفط العالمية من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتعزيز التعاون البناء مع الدول المنتجة من خارج المنظمة ضمن إطار تحالف «أوبيك بلس»، بما يضمن مستقبلا مستداما للطاقة.

وفي الجلسة الوزارية الأولى التي عقدت تحت عنوان «أسواق النفط: أمن الطاقة والنمو والازدهار»، أكد الرومي أهمية أسواق النفط المستقرة والمتوازنة لتحقيق أمن الطاقة والنمو الاقتصادي والازدهار العالمي، مشددا على الدور الحيوي للنفط ضمن مزيج الطاقة العالمي لعقود قادمة، كما سلط الرومي الضوء على أهمية التعاون والاستثمار في مشروعات الطاقة المستقبلية، وتبني حلول عادلة وشاملة تسهم في تعزيز أمن الطاقة وتوافرها، وتقود التحول التكنولوجي وخفض الانبعاثات.

من جانبه، أكد الشيخ نواف السعود التزام المؤسسة الثابت بتوفير إمدادات آمنة وموثوقة من النفط الخام والمنتجات النفطية الصديقة للبيئة، بما يعزز من مكانة الكويت كمصدر موثوق لعملائها حول العالم، حتى في ظل تقلبات الأسواق. كما أشار إلى نهج المؤسسة القائم على المرونة والابتكار والتميز، إلى جانب الإنجازات المحققة في مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، والتوسع في صناعة البتروكيماويات، مما يعكس دور المؤسسة في دعم استدامة قطاع الطاقة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وعلى هامش المؤتمر، شاركت مؤسسة البترول الكويتية في المعرض المصاحب من خلال جناح متكامل استعرض أبرز ملامح توجهاتها الاستراتيجية لعام 2040، والتقدم المحرز في تنفيذها على أرض الواقع. وحرص فريق المؤسسة المشارك على تسليط الضوء على المبادرات الرامية إلى التحول الرقمي، وخفض الانبعاثات، وتعزيز كفاءة العمليات، إلى جانب استعراض قصص النجاح في التوسع العالمي والشراكات الاستراتيجية التي تسهم في دعم مكانة الكويت في مشهد الطاقة العالمي.

رأى أن عدد الدول التي تتبنى رؤية واقعية للتحول الطاقي يتزايد

عبدالعزيز بن سلمان: التوسّع في الطاقة المتجددة لن يغني عن النفط والغاز

ارتفاع متوقع في الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 50٪ بحلول عام 2050 مع ازدياد عدد السكان

وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان خلال افتتاح أعمال الندوة التاسعة لـ «أوبيك»

أكد وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أمس أن التوسع في مصادر الطاقة المتجددة لن يغني عن النفط والغاز، فيما شدد على أهمية التكنولوجيا في تحقيق التوازن المطلوب.

وقال الأمير عبدالعزيز في كلمة أمام أعمال الندوة التاسعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوپيك) في ڤيينا إن مصادر مثل الطاقة المتجددة والنووية والهيدروجين آخذة في التوسع، لكن ذلك لا يلغي استمرار الحاجة إلى النفط والغاز، خصوصا في القطاعات التي يصعب فيها الاستغناء عنهما مثل النقل والصناعات الثقيلة ودعم اقتصادات الدول النامية.

وأضاف أن التحول يجب ألا يكون على حساب النمو الاقتصادي أو القدرة على تحمل تكاليف الطاقة خاصة مع التوقعات بأن يصل عدد سكان العالم إلى نحو 10 مليارات نسمة، ما يعني ارتفاعا محتملا في الطلب على الطاقة بنسبة تصل إلى 50٪ بحلول عام 2050.

وحول مستقبل الطاقة وتحولاتها، شدد على أهمية التمسك بالواقعية والمرونة، قائلا إن النجاح في هذا التحول لا يتحقق بالشعارات أو بالمواقف المتشددة بل عبر مسارات عملية تستند إلى البيانات والتكنولوجيا وتراعي التنوع في مصادر الطاقة.

وتابع: إن كثيرا من الدول بدأت بالفعل في تبني مقاربة أكثر واقعية من خلال مراجعة سياساتها وجداولها الزمنية لتحول الطاقة وإعادة الاعتبار لدور الهيدروكربونات في ضمان أمن الطاقة واستدامتها.

ولفت الأمير عبدالعزيز إلى أهمية التكنولوجيا في تحقيق التوازن المطلوب وعلى رأسها تقنيات احتجاز وتخزين الكربون باعتبارها ستؤدي دورا جوهريا في تقليل الانبعاثات دون الإضرار بالتنافسية الاقتصادية.

وبشأن التحديات التي تواجه القطاع، استحضر الوزير السعودي موقفه في يونيو 2020 عندما طرح ما وصفه بـ «سيناريو H2O» لتحول الطاقة، مؤكدا أن المملكة تتبع نهجا ثابتا ومتماسكا يوازن بين الرؤية والتنفيذ، فيما أشار إلى أن الاستدامة يجب أن تفهم بشكل أشمل بحيث تشمل الأبعاد الاقتصادية والتجارية لا فقط البيئية.

واعتبر في ختام كلمته هذه المرحلة أنها تمثل فرصة تاريخية لتعزيز الابتكار وجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، مؤكدا التزام المملكة بأن تكون نموذجا يحتذى في الانتقال المتوازن للطاقة الذي يضمن أمن الإمدادات ويعزز التنمية المستدامة.

ووصف ندوة «أوبيك» بأنها تمثل رمزا حيا لانفتاح «أوبيك» وشموليتها، مشددا على استمرار المنظمة في أداء دورها منصة للحوار العالمي في وقت تتزايد الحاجة إلى التفاهم والتعاون البناء.

مستثمروها يعيدون تشكيل علاقتهم بمديري الثروات.. ومعظمهم يتوقع دمج الذكاء الاصطناعي في المنتجات

دول الخليج مهيأة لتكون في الطليعة عالمياً بإعادة تعريف إدارة الثروات

- تغيّرات سلوك المستثمرين تدفع قطاع إدارة الثروات الخليجي لتحول غير مسبوق
- تسارع التحولات الاقتصادية والتغير التكنولوجي يغيّران الافتراضات القديمة للثروات
- المنطقة باتت بيئة ديناميكية لإعادة تشكيل العلاقة بين المستثمرين ومديري الثروات
- ثقة المستثمرين الخليجيين بالذكاء الصناعي عالية.. ومنفتحون على الحلول المدعمة به

يشهد قطاع إدارة الثروات في دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة تحول غير مسبوقة، مدفوعا بتغيرات متسارعة في سلوك المستثمرين، وارتفاع سقف توقعاتهم من مزودي الخدمات المالية، بالتوازي مع انفتاح ملحوظ على أدوات التكنولوجيا المتقدمة.

وأظهر تقرير «EY لأبحاث الثروة العالمية لعام 2025»، أن المنطقة تمثل اليوم بيئة ديناميكية لإعادة تشكيل العلاقة بين المستثمرين ومديري الثروات.

وأكد التقرير أن دول الخليج مهيأة لتكون في طليعة الأسواق العالمية بإعادة تعريف إدارة الثروات، حيث يتقاطع الطموح الاستثماري المحلي مع ثورة التكنولوجيا المالية، في مشهد يتطلب من جميع الفاعلين مواكبة التحولات ومواجهة التحديات بثقة ومرونة.

وأفاد التقرير بأن ما يقرب من 55٪ من العملاء في دول الخليج قاموا بترتيب المزيد من الاجتماعات مع المستشارين استجابة لتقلبات السوق، وهو ما يفوق المتوسط العالمي بكثير. ولا تقل أهمية فهم كيفية تأثير الأنشطة المالية على الوضع المالي للعميل، عن أهمية تخصيص المحفظة الاستثمارية، ما يشير إلى أن المستثمرين يتوقعون الآن من المستشارين تقديم إدارة شاملة للثروات.

في الوقت نفسه، يشهد تعدد الاستثمارات نموا سريعا، حيث يتوقع 36٪ من المستثمرين في المنطقة زيادة علاقاتهم بإدارة الثروات، ويعرب ما يقرب من 50٪ منهم، عن اهتمامهم بالعمل مع المزيد من مقدمي الخدمات، ما يشير إلى تزايد تجزئة الثقة والولاء. وبموازاة ذلك، يظهر العملاء تفضيلا قويا للاستثمارات البديلة، حيث يخصص 69٪ منهم بالفعل أصولا لهذه الأدوات الاستثمارية.

ويظهر تقرير EY لأبحاث الثروات العالمية، أن الافتراضات القديمة بشأن إدارة الثروات تشهد تغيرات بفعل التحولات الاقتصادية المتسارعة والتغير التكنولوجي السريع، ويبرز هذا الأمر الحاجة الملحة لمديري الثروات لتقديم المزيد من الوضوح والمرونة والتوجيه الاستباقي في بيئة يسودها عدم اليقين.

ويتوقع العملاء تنوعا وشمولية أكبر من أي وقت مضى في المنتجات. ويجب على شركات إدارة الثروات أن تكون مستعدة لفهم عوامل الرضا وضمان تحسينها بغض النظر عن الظروف السائدة في السوق.

هذا، ويشعر المستثمرون في دول مجلس التعاون الخليجي بالرضا عن الخدمات التي يقدمها مدير ثرواتهم الرئيسي في جميع الجوانب الرئيسية، إلا أنهم مازالوا يرون أن مهمة إدارة ثرواتهم تزداد تعقيدا.

الجدير بالذكر أن 57٪ فقط من المشاركين في الدراسة من المنطقة بلغوا «المستوى العالي» للاستعداد الجيد لتحقيق أهدافهم المالية، وهو ما يجب أن يكون هدفا لجميع العملاء الذين يتلقون الاستشارات دون استثناء.

ثقة عالية بالذكاء الاصطناعي

وأشار التقرير إلى أن 13٪ من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي، أعربوا عن ثقتهم العالية بالذكاء الاصطناعي، ما يعكس انفتاحهم على الحلول المدعمة به، ويعد هذا الرقم أعلى بشكل ملحوظ مما هو عليه في الأسواق الأكثر نضجا، مثل أميركا الشمالية بنسبة 6٪ وأوروبا بـ 9٪، كما أنه ينافس أسواق أميركا اللاتينية التي سجلت 16٪ وآسيا والمحيط الهادئ بنسبة 15٪.

ويتعين على مديري الثروات في المنطقة الاستفادة من هذه الثقة لتلبية التوقعات المتطورة لقاعدة عملائهم الملمين بالتكنولوجيا.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر المناطق حماسا للذكاء الاصطناعي، حيث يتوقع 71٪ من المستثمرين أن يقوم مديرو الثروات بدمج الذكاء الاصطناعي في عروض منتجاتهم، وترتفع هذه النسبة بين أصحاب الثروات الكبيرة.

من ناحية أخرى، يزداد وعي العملاء بالمخاطر المحتملة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إساءة استخدام البيانات ودقة الرؤى المستمدة منه.

ولبناء الثقة، يجب على مديري الثروات تثقيف عملائهم بشكل مكثف حول قدرات الذكاء الاصطناعي والضمانات التي يتم تطبيقها لحماية معلوماتهم. ويشمل ذلك توعية العملاء بالمبادئ الأخلاقية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان الامتثال للوائح، وإظهار كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز – لا أن يحل محل – العنصر البشري في إدارة الثروات.

الرسوم والشفافية.. معايير جديدة للثقة

يتسم مستثمرو دول مجلس التعاون الخليجي بحذر واستباقية أكبر مقارنة بأقرانهم في مناطق أخرى حول العالم، حيث يركزون أكثر على الشفافية ووضوح التكاليف وتقديم عروض مصممة خصيصا، وفي حين لا تتجاوز الشعبية العالمية للرسوم التقديرية المستندة إلى الأصول المدارة نسبة 15٪، إلا أنها لاتزال أكثر قبولا نسبيا في دول مجلس التعاون الخليجي (27٪)، مع تراجع شعبية الرسوم المستندة إلى الأداء، والرسوم الثابتة، ورسوم الاشتراك، وهياكل الرسوم المركبة، وتظهر هذه النتائج أن آليات التسعير في القطاع لا تتوافق مع تفضيلات العملاء، ما يكشف عن فرصة كامنة لتحسين التسعير.

وقد تراجعت المخاوف بشأن التكاليف الخفية في السنوات القليلة الماضية، مع إحراز الشركات تقدما في مجال تحسين شفافية الرسوم. ويعتقد أكثر من 90٪ من العملاء في المنطقة بأنهم يدفعون رسوما عادلة مقابل الخدمات المقدمة لهم.

وأشار العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن الأداء والعوائد الأفضل للاستثمار (55٪) وإمكانية الوصول إلى مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات الاستثمارية (53٪) هما السببان الرئيسيان خلف تغيير مزودي خدمات إدارة الثروات، في حين أن 26٪ فقط اختاروا التعامل مع مزود آخر بسبب رغبتهم في دفع رسوم أقل مقابل الخدمات.

أبرز نتائج تقرير EY لإدارة الثروات في الخليج

الأنباء

سلوك المستثمرين في الخليج

- 55٪ من العملاء زادوا عدد اجتماعاتهم مع المستشارين الماليين بسبب تقلبات السوق.
- 36٪ يخططون لتوسيع علاقتهم مع مدير الثروات الحالي.
- 50٪ يرغبون في التعامل مع مزيد من مقدمي الخدمات.

الذكاء الاصطناعي والاستثمار

- 71٪ من المستثمرين الخليجيين يتوقعون دمج الذكاء الاصطناعي في خدمات إدارة الثروات.
- 13٪ أعربوا عن «ثقة عالية جداً» بالذكاء الاصطناعي (أعلى من أوروبا وأمريكا الشمالية).
- أبرز المخاوف: إساءة استخدام البيانات ـ ضعف دقة التحليلات ـ غياب الشفافية.

تفضيلات الاستثمار

- 69٪ من المستثمرين يخصصون أصولاً للاستثمارات البديلة.
- 55٪ من المستثمرين يعتقدون أن الأداء والعوائد الأفضل هو سبب تبديل مزود الخدمة.
- 53٪ غيروا مزودهم للحصول على منتجات وخدمات أوسع
- 26٪ بدلوا بسبب الرغبة في رسوم أقل.

الرسوم والشفافية

- 27٪ يفضلون الرسوم التقديرية المرتبطة بالأصول المدارة (مقارنة بـ 15٪ عالمياً).
- 90٪ من العملاء يعتقدون أنهم يدفعون رسوماً عادلة.
- تراجع في المخاوف من التكاليف الخفية مع تحسن الشفافية.

المطلوب من مديري الثروات

- تعزيز التفاعل الشخصي
- تبني الذكاء الاصطناعي بمسؤولية
- تطوير نماذج تسعير شفافة
- تقديم حلول شاملة لإدارة الثروة